الحق في المقاومة والدولة وتحوّلات القضية الفلسطينيّة

د. عبد الله تركماني(*)

«إنّ السلام لن يتحقق إلا إذا رفع المحتل يده عن الأرض وعن السماء بل عن التاريخ وعن الأسطورة.. في ما عدا ذلك فإنّ سلاما يُفرض بالقوة لن يُكتب له العيش أبدا لا على الأرض ولا في الأغنية».

محمود درويش

عن الكتاب الجماعي «التقاط الأنفاس الأخيرة للسلام الإسرائيلي الفلسطيني»

«لم يعد الأمر يتطلب جهدا كبيرا للإقرار بأنّ الاحتلال الإسرائيلي أصبح يمثل خطأ سياسيا وأخلاقيا فادحا. ومن جهة أخرى ربما علينا أن نكون أغبياء جدا حتى نعتقد بأنّ دولة فلسطينية يمكن أن تقام موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة».

الكاتب والفيلسوف الفرنسي جيرالد كاهين

عن الكتاب الجماعي «التقاط الأنفاس الأخيرة للسلام الإسرائيلي الفلسطيني»

تكاد الملحمة الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين تبلغ قرنا كاملا، فقد امتد كفاح الشعب العربي الفلسطيني من السعي للتحرر من الانتداب البريطاني في أوائل القرن العشرين، ثم تحوّل إلى مناهضة الوجود الإسرائيلي سنة 1948، وإلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إثر توسّعه في العام 1967.

---

* كاتب وباحث سوري مقيم في تونس.

ويجتاز النضال الفلسطيني اختبارا عسيرا منذ زلزال 11 سبتمبر/ أيلول 2001 الذي مست تداعياتُه القضية الفلسطينية، حيث أُريد لها أن تكون ضحية المغامرة الإرهابية الشنيعة في خضم الخلط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة الوطنية المشروعة والدفاع عن النفس. فلم يسبق، منذ زمن بعيد، أن حظي جيش محتل بهذه الدرجة من الحرية في ارتكاب المجازر وتدمير الممتلكات والتراث الثقافي والديني وتنفيذ الاغتيالات بحق شعب تحت الاحتلال، كتلك الحرية التي حظي بها جيش الاحتلال الإسرائيلي، غير آبه بالمرة لإمكانية المحاسبة الدولية، ولو بصورة معنوية، أو على المستوى الاخلاقي.

وهي أمور كانت شبه طبيعية في عهود الاستعمار السابق، الذي يُفترض أنه انتهى بشكل شبه كامل في الستينيات من القرن الماضي، إلا أنها مُستغرَبة ومُستهجَنة تماما في عصرنا الحالي الذي تنتشر فيه الدعوات في أنحاء العالم من أجل الحريات وحق تقرير المصير، ويُلاحَق فيه المجرمون من مرتكبي المجازر والتجاوزات بحق الشعوب أمام المحاكم الدولية والوطنية.

فعلى مدى أشهر الانتفاضة الفلسطينية الثانية نفّذت القوات الإسرائيلية العشرات من المذابح بحق المدنيين الفلسطينيين والعشرات من أعمال الاغتيال بحق المناضلين الفلسطينيين ضد الاحتلال.

ودخلت المنطقة العربية بكاملها، وفلسطين وقضيتها بالتحديد، في مرحلة نوعية من الصراع منذ يوم 29 مارس/آذار 2002 بقيام إسرائيل باجتياح مدن وقرى الضفة الغربية في حرب همجية مفتوحة بتنسيق تام مع الإدارة الأميركية، حيث قامت بمجازر بشعة في جنين ونابلس وبيت لحم، دون مراعاة أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني، فحاصرت المدن والقرى والمخيمات وحرمتها من الماء والكهرباء والمواد الغذائية والدواء، وقصفت المدنيين بالمدفعية والطائرات، ومنعت نقل الجرحى إلى المستشفيات، وحالت دون تقديم المساعدة لهم، وعاملت الأسرى معاملة لا إنسانية ومهينة، وقامت بتصفية بعضهم، ومنعت دفن الشهداء، وانتهكت حرمة الأماكن المقدسة ودور العبادة، واستخدمت المدنيين كدروع بشرية في شن الهجمات.

ففي اليوم الذي توجهت فيه القمة العربية في بيروت بمبادرة سلام عربية شاملة تضمنت دعوة صريحة ومباشرة إلى الشعب الإسرائيلي للتحرك من أجل سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على قاعدة « استرجاع كل الأراضي العربية المحتلة مقابل اعتراف ديبلوماسي كامل بإسرائيل» بادر شارون إلى تنفيذ مخطط مدروس تضمن بنودا كثيرة أبرزها : تدمير البنى التحتية للسلطة الفلسطينية تدميرا كاملا، وضرب انتفاضة الشعب الفلسطيني بقسوة بالغة لمنع تجددها في المدى المنظور، ووضع الرئيس ياسر عرفات تحت الحصار المباشر، والاستمرار في بناء المستوطنات الصهيونية على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجاهل كل الدعوات المطالبة بوقفها، وتجاهل مبادرة القمة العربية في بيروت التي دعت إلى حل سلمي شامل للصراع العربي الصهيوني وغيرها.

لقد أضاف المناخ الذي أفرزته هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في واشنطن ونيويورك على الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تعقيدا، حيث وجدت فيه القيادة الفلسطينية فرصة سانحة لتحريك القضية إلى الأمام عبر إدانة «الإرهاب» وإبراز «إرهاب الدولة» الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين. بينما وجدت القيادة الإسرائيلية أنّ الفرصة مواتية للبطش بالفلسطينيين باعتبار الانتفاضة «إرهابا» تتعرض له إسرائيل يستدعي ردا عنيفا على شاكلة الرد الأميركي في أفغانستان.

لقد نجحت الانتفاضة في إعلان نفسها بوصفها معركة أخلاقية يخوضها شعب يعاني الاحتلال والاضطهاد والقمع، باتت هذه المعركة هي محور الصراع في العالم وداخل المجتمع الإسرائيلي نفسه.

لقد انتصرت الرواية الفلسطينية التي كتبها الشهداء بدمائهم على الرواية الإسرائيلية المكتوبة بحبر القمع والحجب والكذب. لذلك، فإنّ تأكيد هذه المسألة : لا شرعية الاحتلال ولا أخلاقيته، والتشديد على أنّ الفلسطيني، شبه الأعزل، يواجه الدبابة لأنه يريد لنفسه حرية ووطنا، هي المسألة الأولى. فأرض الصراع هي المناطق الفلسطينية المحتلة، وأدوات الصراع هي مقاومة الجنود وقتالهم، المسألة ليست عمليات انتحارية عشوائية، المسألة هي مقاومة

جيش الاحتلال والمستوطنات غير الشرعية. ولا مراء بأنّ جنود الاحتلال قد ارتكبوا جرائم حرب ضد الإنسانية المعذبة في فلسطين، وهو سقوط أخلاقي حقيقي، لكنّ الرد عليه ليس بمجاراته وإنما بفضحه والعمل على محاكمة المسؤولين عنه.

كان جديرا بالمقاومين الفلسطينيين أن يعوا التغيير الذي طرأ على المجتمع الدولي بما جعله يتحول إلى رفض واستنكار العنف بكل صوره، ومن ثم كان ينبغي على الجهاديات الفلسطينية أن توقف أعمال العنف ضد المدنيين، مهما كانت ضراوة الاستفزاز الإسرائيلي. فلقد كانت المعركة بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول هي معركة إعلامية بين صورة «الإرهاب» وصورة السلام، بين طفل يحتمي بحضن أبيه الأعزل من رصاص الجنود الإسرائيليين الذي أرداه قتيلا، في مقابل صورة أشلاء دامية لمدنيين تتدلى أطرافهم من الحافلات، ليراها العالم كله وهو يعرف أنهم مدنيون أبرياء، حيث ترتبط صورهم في أذهان الملايين بصور أولئك الأبرياء الذين اضطروا إلى القفز من أعلى برجي التجارة العالمية في نيويورك هربا من الموت حرقا إلى الموت سقوطا.

فإذا كانت « الحرب الباردة» قد سمحت لنزاعات وصراعات محلية وإقليمية بالاستمرار والتصاعد كلما كان ذلك يخدم غرضا للقوى المهيمنة، ففي ظل «الحرب ضد الإرهاب» لن ينقسم العالم – على الأرجح – معسكرات مثل تلك التي شاهدناها خلال القرن العشرين، لأنّ هذه حرب جاءت في وقت تهيمن فيه دولة عظمى واحدة، إذ جرت في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت هذه الحرب وأدارتها كما وضعت الكثير من قيمها وقواعدها وأنظمتها وأشكالها.

والدرس الأول المُستخلَص من التاريخ المعاصر، أنّ الدول التي لا تتمكن من التأقلم مع شروط العالم الجديد وقيوده سرعان ما تتراجع مصالحها. وفي هذه الحرب، كما في سابقاتها، ليس للضعفاء قدرة على تعديل الموازين في المدى القصير، وعليهم البحث عن مصالحهم الذاتية في ظل التعاطي الإيجابي مع ما يتيحه لهم ميزان القوى الجديد .

ولا يقلّل هذا الواقع من كون الانتفاضة الفلسطينية جاءت تعبيرا عن وعي جمعي فلسطيني عقلاني عميق لمحاولة تصحيح خلل المسار السياسي للقضية الوطنية الفلسطينية، وهي بعض من تجليات المقاومة الفلسطينية للغزو الصهيوني ـ الاستيطاني في فلسطين ومحيطها العربي. ولم تكن يوميات انتفاضة فلسطين متشابهة، فما بدا مفتوح الأفق السياسي حينا، بدا متخبطا في درب مسدود أحيانا أخرى. وقد كان عسيرا على الشعب الفلسطيني وقيادته، أن ينفـذوا ـ طوال شهور الانتفاضة ـ من مسام الوضع البالغ التعقيد دوليا، والشديد العجز عربيا، والباهظ الكلفة داخليا، وهو نفاذ يشهد للقيادة الفلسطينية على التكيّف السياسي، وعلى إبقاء نافذة الأمل النضالي مفتوحة.

إلا أنّ حسن الأداء ـ النسبي ـ لا ينوب عن موازين القوى، وشراء الوقت لا يعدّل من أحكام الواقع. هكذا وجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام معادلات قاهرة، في السياسة وفي الميدان، مع مجيء شارون أولا، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ثانيا، وبعد ظهور العجز العربي ثالثا، وبعد جملة الوقائع الميدانية وما تشكّل حولها من مناخ دولي رابعـا.

1 ـ الحق في المقاومة والدولة

ما من قضية من قضايا الشعوب احتاجت إلى مناقشة حقها التاريخي في بلدها أو وطنها عدا القضية الفلسطينية، ففي كل قضايا تحرر الشعوب من الاستعمار لم يكن هنالك تنازع على الحق في البلاد وإنما كان من المسلّم به أنّ الحق هو لشعب البلد المعني.

ومن هذا الحق ينبع مبدأ حق تقرير المصير، وانطلاقا من هذا المبدأ لم يُمنَح الاستعمار أي حق في إحداث تغيير في واقع البلد المستعمَر وإنما يجب أن يغادره كما دخله. وقد تأسّس القانون الدولي على هذا المبدأ وهو ما أكدته المواثيق الدولية من ميثاق عصبة الأمم إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 واتفاقية جنيف لعام 1969 .

إنّ موضوع حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدولة لاينحصر في أهميته على مجرد الحقوق، ولكنّه يرتبط بوجود الشعب الفلسطيني. ولا يعاني المرء كثيرا إذا ما تابع مجريات الأمور على الساحة الدولية، ليكتشف أنّ محاولات التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني إنما كانت دائما تعني التنكر لوجوده. ولذلك نستطيع أن نقول بأنّ الحقوق هي الوجود بالنسبة للشعب الفلسطيني، ومن هنا تأخذ الحقوق أهميتها الكبرى على المستوى السياسي .

الاحتلال في القانون الدولي

يعتبر الاحتلال الأجنبي غير شرعي بالنسبة إلى القانون الدولي، ومقاومة هذا الاحتلال عمل شرعي، كون هذه المقاومة تهدف إلى إنهاء أعلى أشكال الإرهاب الذي هو إرهاب الدولة، أي الاحتلال. والقرارات الآتية الصادرة عن الأمم المتحدة تدعم – بشكل واضح – شرعية المقاومة الوطنية :

ـ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 159/42 الصادر في 7 ديسمبر/كانون الأول 1987 والذي يدين الإرهاب الدولي، يعيد التأكيد على شرعية حركات التحرر الوطني لـ «الشعوب الواقعة تحت حكم الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأشكال الأخرى للسيطرة الخارجية»، ويعيد أيضا تثبيت «الحق غير القابل للنقض في تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الواقعة تحت حكم الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأشكال الأخرى للسيطرة الخارجية»، ضامنا «شرعية كفاحها» و«يعتبر أنّ لا شيء في هذا القرار يمكن بأي طريقة أن ينال من حق تقرير المصير وحرية واستقلال الشعوب المحرومة من هذا الحق بالقوة، خصوصا الشعوب الواقعة تحت حكم الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي، أو الأشكال الأخرى للسيطرة الاستعمارية، ولا أن ينال، وفق مبادئ شرعة الأمم المتحدة، من حق هذه الشعوب في الكفاح لتحقيق هذه الغاية ومن البحث عن، وتلقّي، الدعم».

ـ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الرقم 29/44 الصادر في 4 ديسمبر/كانون الأول 1989 والذي يعيد التأكيد على «مبدأ حق الشعوب في

تقريـر المصير كما هو مثبت في شرعـة الأمم المتحـدة»، يشير إلى «الحـق غير القابل للنقض في تقرير المصير والاستقـلال لكل الشعوب الواقعة تحت حكم الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأشكال الأخرى للسيطرة الخارجية والاحتلال الأجنبي»، ويدعم «شرعية كفاحها، وتحديدا كفـاح حـركات التحـرر الوطني».

هكذا يبدو واضحا أنّ للسكان المدنيين الحق في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المسموح بها من القانون الدولي، وهذه الوسائل تراوح بين المقاومة المدنية السلمية والكفاح المسلح، حتى تحرير كل الأراضي المحتلة.

ولاشك أنّ حقوق الشعب الفلسطيني تتضمن الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف، وهي : الحقوق الطبيعية والتاريخية التي حددتها هيئة الأمم المتحدة بقراراتها المتعددة، والحقوق الإنسانية والحريات الأساسية التي حددتها وعرّفتها القوانين الدولية والمعاهدات والصكوك الدولية المعنية .

لقد تعزز حق تقرير المصير، كمبدأ في القانون الدولي، بإعلان «منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة» الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم : 1514 (د-15) المؤرخ في 14 ديسمبر/كانون الأول 1960، الذي نص في مادته الثانية « لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

وفي المادة السادسة «كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه».

وفي إطار تجسيد حق تقرير المصير كمبدأ من مبادئ القانون الدولي، أكد العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق تقرير المصير للشعوب كافة في المادة الأولى من كل منهما. وهكذا، فإنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت إرادتها بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بقرارات زاد عددها عن الأربعين منذ العام 1947 .

إنّ الأمم المتحدة تفرّق بين الكفاح المسلح لحركات التحرير الوطني والإرهاب الدولي، وتوضح ذلك في دورة الجمعية العامة السابعة والعشرين في العام 1972 وقرارها رقم 3034 الذي أبدت فيه قلقها من تزايد أنشطة الإرهاب وأيدت حق جميع الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية أو عنصرية في ممارسة كافة أساليب المقاومة من أجل الحرية والاستقلال الوطني. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنى نفسه بقرارها رقم 14732 الصادر في 16 ديسمبر/كانون الأول 1977، ثم في قرارها رقم 5146 بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول 1991 الذي كررت فيه التأكيد على حق الشعوب المطلق في الكفاح المشروع لتقرير المصير والاستقلال.

إنّ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد فرقت – بوضوح – بين الإرهاب الذي يعني القتل من أجل القتل وبين المقاومة التي تُعَدُّ حقا مشروعا بالنسبة للدول والشعوب التي تواجه الاحتلال. لقد أدانت المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة إرهاب الدولة :

ـ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 29/44 الصادر في 4 ديسمبر/كانون الأول 1989 في شأن «الإجراءات للقضاء على الإرهاب الدولي يدين بالمطلق كل أعمال الإرهاب وسبله وممارساته حيثما تقع أيا يكن مرتكبوها»، الأمر الذي يعني أنّ لا أحد فوق القانون عندما يتعلق الأمر بممارسة الإرهاب : لا الجهات غير الحكومية، ولا المسؤولون الحكوميون.

ـ في إشارة أكثر مباشرة ووضوحا إلى الإرهاب الذي تمارسه الدول، يدين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 159/39 الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 1984 في شأن «عدم القبول بسياسة إرهاب الدولة وبكل أعمال تقوم بها الدول بهدف تقويض النظام السياسي ـ الاجتماعي في دولة أخرى مستقلة»، يدين بقوة «سياسات الإرهاب وممارساته في العلاقات بين الدول كطريقة للتعامل بين الدول والشعوب الاخرى».

وبالرغم من ذلك، تصر إسرائيل على الخلط بين مفهومي الإرهاب والمقاومة، لأنها أصلا تمارس «إرهاب الدولة» المنظّم الذي يرفضه المجتمع

الدولي. فلم يكتف الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني – الإجلائي بأن طرد أبناء البلد الأصليين وأفقدهم حقهم في المواطنة في موطنهم الأصلي، وشرّدهم إلى أصقاع الأرض بمشارقها ومغاربها، بل عمل على مطاردة من شرّدهم باستخدام أبشع أشكال القتل الفردي والجماعي. ولا يزال ممعنا في ممارسة سياساته، برفضه القاطع لما أقرته الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان، في منعهم من العودة إلى ديارهم التي طُردوا منها بموجب القرار الدولي 194، الذي أعطاهم كل الحق لعودتهم إلى ديارهم طبقا للنصوص والأعراف والمواثيق الدولية المتفق عليها.

ولعل التقارير المتواترة الصادرة عن المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات الإسرائيلية، تؤكد هذه الحقائق. وقد جاء التقرير الدولي الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة حول زيارة لجنة التحقيق الدولية المشكّلة بقرار الدورة الخاصة الخامسة للجنة حقوق الإنسان للأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، فيما بين 10و18 فيفري/شباط 2001، ليضيف شهادة دولية اخرى عن الفظائع التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بسبب استخدامها المفرط للقوة، كما جاء مطالبا بضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤوليته العاجلة بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين تحت الاحتلال، وفقا لكل الشرائع والقوانين والمعاهدات الدولية، وهو الأمر الذي لخّصه عضو اللجنة ريتشارد فولك الأمريكي بقوله «إنه لا يمكن تحقيق السلام دون توفير حماية دولية للفلسطينيين».

كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في خطاب ألقاه يوم 18 أبريل/نيسان 2002 أمام مجلس الأمن الدولي نشر قوة مسلحة متعددة الجنسيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تستمد تفويضها من الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة، وهو ما سارعت إسرائيل إلى رفضه مستندة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت باستخدام الفيتو ضد أي قرار بهذا الشأن. ومما قاله الأمين العام : «الوضع بات خطيرا إلى حد يفرض على الأسرة الدولية أن تقدّم مثل هذه المساعدة». وأكد أنّ «هذه القوة يجب أن تكون غير

منحازة وقادرة على القيام بأعمال حاسمة، ويجب أن تكون لديها قوة تجعلها ذات مصداقية وتفويض قوي وأن يكون عددها كافيا لتنفيذ هذا التفويض». وأشار أيضا إلى أنّ «هذه القوة يجب أن تعمل بالتوازي مع الالتزام المباشر والعاجل للأسرة الدولية والأطراف (المعنية) من أجل تنفيذ التصوّر الذي قدمه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397 لدولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن».

وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر القرار يوم 13 مارس/آذار 2002 «إنّ مجلس الأمن الدولي انطلاقا من قراراته السابقة ذات الصلة وخاصة القرارين 242 (1967) و338 (1973) ومتمسكا بتصوّر يقوم على منطقة تتعايش فيها جنبا إلى جنب دولتا إسرائيل وفلسطين ضمن حدود معترف بها وآمنة، ومدفوعا بقلقه البالغ إزاء استمرار الأحداث المأساوية والعنيفة منذ سبتمبر/أيلول 2000 وخاصة الهجومات الأخيرة وارتفاع عدد الضحايا، يشير إلى ضرورة عمل كافة الأطراف المعنية على ضمان أمن المدنيين، وأيضا إلى ضرورة احترام الإجراءات الدولية المقررة في القانون الدولي الإنساني». كما جاء البيان الرباعي الذي أصدرته في مدريد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في يوم 10 أبريل/نيسان 2002 ليؤكد على ذلك : «نؤكد مجددا تأييدنا للهدف الذي أعرب عنه الرئيس بوش وصدر في قرار مجلس الأمن رقم 1397 بشأن دولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة معترف بها ».

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت في دورتها لسنة 2001 قرارين : **أولهما**، يتعلق بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، جاء فيه:

«إنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة إدراكا منها بأنّ تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس الاحترام لمبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير للشعوب واردة ضمن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على النحو المحدد فى الميثاق،

وإذ تشير إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وإعلان الاستقلال للبلدان المستعمرة وإعلان وبرنامج عمل

فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان فى 25 من جوان/حزيران 1993، وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تعرب عن أملها فى أن تستأنف المفاوضات فورا فى إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وفي أن تتحقق على وجه السرعة تسوية نهائية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلي،

وإذ تؤكد حق جميع الدول فى المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا،

ـ تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير بما فى ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة.

ـ تعرب عن الأمل فى أن يمارس الشعب الفلسطينى قريبا حقه فى تقرير المصير الذى لا يخضع لأي فيتو فى إطار عملية السلام الحالية.

ـ تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطينى ومساعدته فى سعيه نحو تقرير المصير.

وثانيهما، يتعلق بتأييد إرسال مراقبين دوليين إلى فلسطين. ووصف القرار، الذي يطابق تماما القرار الذي اعترضت عليه واشنطن بحق النقض الفيتو، المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية بأنها «غير شرعية وعقبة في طريق السلام».

ودعا القرار إلى تشكيل ألية مراقبة دولية لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما دعا «قوات الاحتلال» الإسرائيلية إلى الامتناع عن «القتل العمد والتعذيب والقيود التي لامبرر لها على حرية الحركة».

وفي تقرير أعده المنسق الخاص للأمم المتحدة تيري رود لارسن وقدمه في مؤتمر صحافي في مدينة البيرة في ديسمبر/كانون الأول 2001 قال : إنّ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بلغت، خلال سنة الانتفاضة، بين 5. 2 و2. 3 بليون دولار. وإنّ نسبة البطالة بلغت 37 ٪ في الضفة و50 ٪ في القطاع. وتوقع التقرير أن تصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في نهاية

2001 إلى 46 ٪، أي ضعف النسبة التي كانت قائمة قبل الانتفاضة. وقال : إنّ أكثر من 100 حاجز إسرائيلي قسم المناطق في الضفة والقطاع إلى أكثر من 200 منطقة منفصلة، مما خلق أزمة لا سابقة لها منذ 34 عاما من الاحتلال.

لقد تمرّدت إسرائيل على الشرعية الدولية منذ لحظة انخراطها في منظمة الأمم المتحدة سنة 1948، إذ كانت وحدها الدولة العضو التي لم تقدم خريطتها إلى المنظمة الأممية مُرفقة بطلب الانضمام ولم تقدمها حتى اليوم. وتمردت إسرائيل على الشرعية الدولية عندما ألحقت بها أجزاء من التراب الفلسطيني الذي كان جزءا من دولة فلسطين حسب قرار التقسيم رقم 181. وتمردت على الشرعية الدولية بشنها حروبا متتالية على جيرانها العرب كانت تخترق فيها التراب وتضم الأرض وخاصة في حرب العام 1967. ورفضت تنفيذ قراري مجلس الامـن (242 و338) وقرار عودة اللاجئين (194) وضمت بقرار انفرادي إليها القدس والجولان مخالفة بذلك القرارات الشرعية ومتحدية الأمم المتحدة .

ومنذ أكثر من سنة تمارس إسرائيل إرهاب الدولة وتخرق كل يوم قوانين الشرعية الدولية وتتمرد عليها في العمليات التخريبية والتدميرية لفلسطين، أرضا وإنسانا ومنشآت مدنية ومراكز للسلطة الفلسطينية، معيدة بذلك عهد البربرية البائد، وضاربة عرض الحائط بما ضمنته الشرعية الدولية للإنسان من حق في الحياة والعيش الكريم. ولعل قيام المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا يفتح الباب أمام إمكانية إجراء محاكمة عادلة للإرهابي شارون ورموز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الذين قاموا بأعمال إبادة الفلسطينيين وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية .

إنّ القاعدة الوحيدة للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي هي احترام القانون الدولي الذي يقوم علي قواعد محددة هي نتاج توافق دولي أقرته الشرعية الدولية، ويستند إلى المبادئ التالية :

(1) - إنهاء الاحتلال الإسرائيلي كاملا من الأراضي المحتلة عام 1967 في حدود الرابع من جوان/ حزيران.

(2) ـ إقامة دولة فلسطينية على هذه الأراضي إلى جانب دولة إسرائيل وليس على حسابـها، دولة فلسطين حقيقية ـ فعلية، بسيادة كاملة غير منقوصة، تحترم معاهداتها ودول الجوار.

(3) ـ حل عـادل لمشكلـة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم: 194 .

(4) ـ وهو مبدأ مركب يقول : إنّ السلام الحقيقي يتطلب الإقلاع الكلي عن عقلية الهيمنة بكل أشكالها واتخاذ قرار نهائي لارجعة عنه، بأنّ المصالحة التاريخية، هي فعل تاريخي وليس شعارا تاريخيا، وبأن تدرك الحركة الصهيونية بكل مكوناتها وبخاصة دولة إسرائيل، بأنّ القوة العسكرية لن تنجح في كسر إرادة الشعب الفلسطيني.

2 ـ تحوّلات القضية الفلسطينية

إنّ الدارس لتحوّلات القضية الفلسطينية لابد أن يلاحظ التناسب العكسي بين كثرة الأفكار ومشاريع الحلول وبين مدى فاعليتها، فحركة التحرر الوطني الفلسطيني تراوح بين الأشكال المختلفة للمقاومة ومشاريع الاقتراحات السياسية، المسماة «مشاريع حلول»، منذ قيامها.

بينما استطاعت الحركة الصهيونية ـ منذ انعقاد مؤتمرها الأول في العام 1897 وصدور برنامج عملها المعروف بإسم «برنامج بازل» ـ أن تحقق قفزات في مسيرتها نحو السيطرة على فلسطين، حيث حققت منذ تأسيسها وثبة ذات أهمية كل عشر سنوات. فجرى في العقد الأول للحركة (1897ـ 1907) بناء المؤسسات المالية والإدارية والدعائية. وشهد العقد الثاني (1907ـ 1917) مولد الصهيونية التوفيقية التي دعا إليها وايزمان، وأقرها المؤتمر الصهيوني الثاني في العام 1907، وأنجزت التسلل البطيء إلى فلسطين، وأقامت مستعمرات يهودية مزدهرة كنواة لمجتمع صهيوني جديد. وجاء العقد الثالث في العام 1917 حاملا في بدايته الرخصة السياسية الرسمية من الحكومة البريطانية باستيطان فلسطين « وعد بلفور». ودخلت الحركة الصهيونية عقدها

الرابع في العام 1927 بنجاحها في الحصول على اعتراف رسمي بتنظيماتها المحلية في فلسطين، وأسندت حكومة الانتداب البريطاني للهيئات الصهيونية قسطا من الصلاحيات الرسمية وشبه الرسمية. وجاء العقد الخامس بحلول عام 1937، فأوصت لجنة ملكية بريطانية بتأسيس دولة يهودية في جزء من فلسطين، ثم ما لبثت الحركة الصهيونية أن رفعت شعار إقامة دولة مطلبا رسميا وسياسيا للحركة، ولم تقنع بمجرد إقامة وطن قومي لليهود طبقا لما نص عليه « وعد بلفور» .

وعندما أطل العقد السادس من عمر الحركة الصهيونية في العام 1947 احتفلت بانتصارها التاريخي، إذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خريف ذلك العام، قرارها الشهير بتقسيم فلسطين في القرار 181، وإقامة دولة يهودية على جزء منها. وتابعت دولة إسرائيل إنجازات الحركة الصهيونية العالمية في عقدها السابع بحلول العام 1957، حين جنت ثمار التحالف مع بريطانيا وفرنسا بعد شن العدوان الثلاثي على قطاع غزة ومصر.

وبدأ العقد الثامن بأكبر انتصار في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، ونعني الانتصار العسكري الكاسح في حرب الأيام الستة (جوان / حزيران1967) بعدما تمكنت من سحق القوة العسكرية لثلاث دول عربية (مصر وسورية والأردن) وفي وقت قياسي، وتمكنت من احتلال ما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، إلى شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية.

وحققت دولة إسرائيل والحركة الصهيونية مع بداية العقد التاسع من عمرها انتصارها السياسي التاريخي الثاني، وهو اكتساب الشرعية الإقليمية كبديل للاعتراف الواقعي في المنطقة، وكنتيجة لمبادرة الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى زيارة القدس في نوفمبر / تشرين الثاني 1977، وعقد اتفاقيتي «كامب ديفيد» في سبتمبر / أيلول 1978، وإبرام اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية في واشنطن في 29 مارس / آذار 1979. ومع تمام القرن الأول، أو العقد العاشر من عمر الحركة الصهيونية تحقق لدولة إسرائيل السلام مع المملكة الأردنية الهاشمية في العام 1994، وحققت قبلها الشراكة

السياسية مع الطرف الأصيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتوقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، وما تبعها من اتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ففي الثالث عشر من سبتمبر/أيلول 1993 شهدت حديقة البيت الأبيض توقيع « إعلان المبادئ» الذي عُرف بإسم «اتفاق أوسلو» بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي ـ آنذاك ـ اسحق رابين، الذي اغتيل في وقت لاحق. واعترفت إسرائيل ـ بموجب هذا الاتفاق ـ بمنظمة التحرير الفلسطينية وأقرت بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا، مقابل السلام وتوقّف الفلسطينيين عن المطالبة بفلسطين التاريخية. وتضمن هذا الاتفاق، الذي أحدث انقساما واسعا بين الفلسطينيين، بنودا غامضة وتفاصيل كثيرة يحتاج كل منها إلى شرح وتوضيح واتفاق مستقل، وهو ما حدث على مدى السنوات الماضية.

إنّ اتفاق أوسلو، الذي هدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية، هو تسوية تاريخية للقضية الفلسطينية، تفسح المجال لإمكانية بلوغ الحل التاريخي بقيام شكل من أشكال الدولة الديمقراطية العلمانية لكل مواطنيها على كامل التراب الفلسطيني، من خلال التطور السلمي الجغرا- سياسي والديموغرافي، وفي إطار التشكل المستقبلي للمنطقة العربية وفق ما تقتضيه متطلبات التطور الحضاري للتجمعات العالمية. ولكنّ هذا الاتفاق انطوى على العديد من السلبيات والقليل من الإيجابيات، ومن أهم سلبياته : تأجيل موضوع الاستيطان إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات، مما أدى إلى ارتفاع عدد سكان المستعمرات بين سبتمبر/أيلول 1993 وعام 2000 ـ من دون القدس ومحيطها ـ من 110,000 إلى 195,000 مستوطن.

أما أهم إيجابيات أوسلو فهي :

ـ الاعتراف بالشعب الفلسطيني وقضيته بعد نصف قرن من إنكار وجوده، والجلوس مع قيادته إلى الطاولة للتفاوض على المستقبل.

ـ انتقال ثقل القضية الفلسطينية، للمرة الأولى منذ العام 1948، إلى فلسطين وخوض الصراع على أرضها.

وخلال سبع سنوات ونيف من المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، نعمت إسرائيل بالأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي.

وبلغ التجاوب الفلسطيني حد تشكيل لجان أمن مشتركة مع أجهزة الأمن الإسرائيلية وجهاز الاستخبارات المركزية الأميركية، وزج العشرات من أعضاء تنظيمات فلسطينية في السجون الفلسطينية، من دون أن تقدم إسرائيل، في مقابل ذلك، إلى الشعب الفلسطيني أية مكاسب : استمرار الاحتلال ونهب الأراضي والمياه، وإقامة المستعمرات، واستمرت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ولم تلتزم حكومات إسرائيل بالاتفاقات المرحلية التي كانت تعقد وتوقع في احتفالات ذات طابع دولي (وأميركي خصوصا).

وعُقدت لقاءات كثيرة بين الطرفين (جرت في استوكهولم حتى ماي/أيار 2000 ثم في «كمب ديفيد» في جويلية/تموز، ثم في القدس في أوت/آب وسبتمبر/أيلول، ثم في واشنطن في ديسمبر/كانون الأول، ثم في طابا في جانفي/كانون الثاني 2001) لتذليل العقبات التي تباعد بين موقفيهما لكنهما فشلا في تحقيق أي تقدم. وعلى الرغم من أنهما يختلفان حول نقاط عديدة إلا أنّ موضوع القدس كان أبرز هذه النقاط، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال قمة «كامب ديفيد» التي عُقدت خلال الفترة من 11إلى 24 جويلية/تموز عام 2000، لكنّ القمة انهارت تماما بعد أسبوعين من المناقشات العقيمة التي أظهرت وجود هوة واسعة بين موقفي الطرفين وغياب الثقة تماما بينهما.

وتبين معظم التقارير، وخلافا للحملة الإعلامية الإسرائيلية والأمريكية التي أعقبت قمة «كامب ديفيد» الفاشلة أنّ الفلسطينيين لم يضيعوا تلك «الفرصة التاريخية» التي جرى الحديث عنها، وأنّ ما حدث بالفعل لم يكن سوى عملية ضغط أمريكية ـ إسرائيلية منسّقة هدفها دفع الجانب الفلسطيني، إما إلى تقديم المزيد من التنازلات في قضايا الوضع النهائي المطروحة، أو تحميله المسؤولية

الكاملة عن انهيار المفاوضات، وهو ما أقدم عليه الرئيس الأمريكي السابق، فضلا عن رئيس الحكومة الاسرائيلية ـ آنذاك ـ أيهود باراك، وكأن المقصود هو الوصول إلى هذه النتيجة وحسب. ويشكل إقرار باراك الذي جاء في محاضرة ألقاها أمام معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية، يوم 5مارس/آذار 2002 حقيقة مواقفه. فقد قال : «إنّ الحكومة برئاستي، وعلى نقيض الأقوال التي نسمعها بين الحين والآخر في السجالات العامة ، لم تقدم كل شيء لعرفات، بل على العكس من ذلك. لقد نفّذت الحكومة اتفاق «واي» الذي وقعه باسم الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وكانت مستعدة للبحث في تسوية سياسية بعيدة المدى تقوم على أنه مقابل إنهاء الصراع وتنازل الفلسطينيين عن حق العودة إلى داخل دولة إسرائيل وترتيبات معينة في الحرم القدسي والبلدة القديمة وإبقاء 80٪ من المستوطنين في يهودا والسامرة تحت السيادة الإسرائيلية، إضافة إلى بقاء 170 ألفا من الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس وراء خطوط عام 1967، مقابل كل ذلك كنا على استعداد لمنحهم دولة فلسطينية منزوعة السلاح على حوالى 90٪ من المناطق مع تسوية تتضمن عناصر الأمن والترتيبات الأخرى لحسن الجوار والتعاون بشكل يناسب المصلحة الأمنية والمصالح الأخرى لدولة إسرائيل اليهودية الصهيونية والديموقراطية».

وبغض النظر عما قيل عن عروض سخية قُدمت للفلسطينيين، فإنّ الحقيقة الفاقعة ظلت ماثلة في الخلاصة الآتية: لم تُقَدَمْ للفلسطينيين أية وثيقة مكتوبة ممهورة بتوقيع أمريكي، أو بتوقيع إسرائيلي، وكل ما قدم لهم هو عبارة عن افتراضات، يتناسل بعضها من البعض الآخر، لكنها افتراضات غير مقيدة بأي التزام رسمي.

والخلاصة الثانية، هي أنّ الإسرائيلي أتى وفي ظنه أنّ المؤقت الذي تمخض عنه أوسلو يجب أن يكون النهائي في «كمب ديفيد»، كذلك أتى الفلسطيني وفي قرارة تفكيره أنّ الانتقالي في أوسلو يجب أن يعبر إلى النهائي من خلال محطة «كمب ديفيد». هنا انفجر الالتباس الذي أضمره كلا الطرفين حيال أوسلو، وهنا اصطدم مجددا مطلب الحد الأدنى الفلسطيني، بقيود الحد الأقصى الإسرائيلي، وبدل أن تسدل الرعاية الأمريكية الستار على الصراع العربي ـ الإسرائيلي،

افتتح فشلها ورعايتها للتصلب الإسرائيلي فصولا دامية إضافية في المشهد الفلسطيني النازف منذ القرن الماضي.

وكانت النتيجة أن تعذر على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إعلان «الدولة الفلسطينية المستقلة» في الثالث عشر من سبتمبر/أيلول وأرجأ الموعد إلى تاريخ آخر غير محدد، في حين واجه أيهود باراك تحديات جدية من القوى الإسرائيلية المعارضة، الأمر الذي جعله يزيد من تشدده في مواجهة الفلسطينيين.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 لتحدث تغيّرات عميقة في العلاقات الدولية لايسع صانع القرار الفلسطيني إلا أن يستخلص النتائج الضرورية منها، فقد أجمع صنّاع القرار الدولي على تصنيف الإرهاب، دون تمييزه عن المقاومة الوطنية المشروعة، كعدو أول للبشرية، وتحديد هدف وحيد هو استئصاله. وقد أناط العالم، صراحة أو ضمنا، بالولايات المتحدة الأمريكية مهمة إعادة التنظيم الجيوبولوتيكي للعالم، بهدف ضبطه وتجاوز اختلالاته وتناقضاته .

في هذا الإطار جاء التحرك الأمريكي على ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لوقف مفاعيله وتداعياته، وإدارته بالطريقة التي تخدم ما تسميه واشنطن «حربها على الإرهاب». بوضعه خارج المعادلة الدولية الراهنة، عبر السعي إلى تجميد المجابهة. فقد اقترن إعلانها بقبول قيام دولة فلسطينية «قابلة للحياة»، وإرسال مبعوثين إلى المنطقة للعمل على إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بطرح آلية عمل تبدأ بوقف «العنف» عبر تنفيذ «خطة تينت» وتوصيات «لجنة ميتشل»، التي أعطت أولوية مطلقة لوقف إطلاق النار واعتقال نشطاء حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتين وجمع السلاح الفلسطيني غير الشرعي مقابل وقف «الاستيطان».

لقد كان واضحا أنّ هذه الآلية تفسح المجال واسعا أمام إغراق الطرف الفلسطيني في مستنقع إدارة أزمة متحركة بين الدعوة إلى بذل جهود بنسبة 100٪، وبين الدعوة إلى تحقيق نتائج بنسبة 100٪، بحيث سمحت للجنرال

شارون بإدخال الوضع في حلقة مفرغة، حين لم يعدم الوسيلة لاستفزاز الفلسطينيين ودفعهم إلى رد فعل عنيف يعيد به الأمور إلى المربع الأول.

وهنا تقتضي الحصافة أن لا نستبعد أبدا أن تكون الصواريخ الإسرائيلية التي دكت المدن والقرى الفلسطينية جزءا من الخطة الأمريكية التي تعمل وفق ما تسميه واشنطن «إنضاج» الأطراف للحل، حيث تقوم عمليات القتل الواسع للفلسطينيين بإنضاج الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط الإسرائيلية .

وإزاء كل ذلك ماذا سيحدث لـ «أفكار باول»؟. هل سينهي الفشل الديبلوماسي الأمريكي في الشرق الأوسط، أو أنه سينتهي إلى كومة الاقتراحات الأمريكية السابقة التي لم يكتب لها النجاح ولم تتحقق، مثل : مشروع روجرز (1969)، ومحاولات كارتر لعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط (1977)، ومشروع ريغان (1982)، ومشروع شولتز (1988)، ونقاط بيكر (1989)، ومحادثات «كامب ديفيد» الثانية وطابا حديثة العهد؟ .

وفي الوقت الذي أكد خطاب باول ـ مجددا ـ على السياسة الأمريكية القائمة منذ أمد بعيد ولم يقل شيئا لم تقله بالفعل إدارات سابقة، فإنّ أهميته تكمن في أنه أحيا مفاهيم ومواقف ومبادئ وحتى روحية يبدو أنها أُهملت وأصابها السبات خلال سبع سنوات من التظاهر الديبلوماسي الذي عُرف بعملية أوسلو للسلام.

الخلاصة أنّ خطاب باول يستعيد الكثير من التعابير التي كاد أن يطويها النسيان ويمكن لها أن تساعد على التوصل إلى تسوية مبدئية، لكن لا يزال عليه الجواب على الكثير من الأسئلة عن الحدود والقدس واللاجئين والمياه. ماذا سيكون شكل الدولة المزمعة القابلة للبقـاء ؟

ولكنّ الموقف الأمريكي انعطف انعطافة كبيرة وخطيرة عن جوهر « أفكار باول» تحت تأثير ثلاثة عناصر رئيسية هي :

أولا ـ قيام اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا داخل الكونغرس الأمريكي، بحملة من الضغوط على الإدارة الأمريكية ترافقت مع حملة تشويه في وسائل الإعلام، بهدف ربط العرب والمسلمين عموما بموجة

الكراهية الموجهة ضد أمريكا، والسعي إلى إقناع الرأي العام الأمريكي والغربي بأنّ ما جرى في نيويورك وواشنطن أمر كريه لكنه يلقى ارتياحا في العالم العربي، بما يعني ـ استطرادا ـ أنّ الثقافة السياسية في هذه الدول لا يمكن أن تنتج إلا هذا النوع من «الممارسات الإرهابية».

ثانيا ـ لقد تعمدت مراكز اللوبي الصهيوني ووسائل الإعلام في أمريكا وأوروبا التركيز على الإيقاع غير الواضح أو المنتظم الذي أظهرته دول عربية وإسلامية كثيرة حيال الحرب ضد أفغانستان و«القاعدة»، لا بل أنّ هذه الوسائل صوّرت العرب والمسلمين في موقع المعارض والمحتج على «ظلامة» الحرب الأمريكية، بما يهدف ـ ضمنا ـ إلى تصوير هؤلاء، أمام الرأي العام الغربي، وكأنهم ينتمون إلى صفوف « العدو الإرهابي».

ثالثا ـ استغلت إسرائيل المناسبة لإقناع التحالف الدولي بأنّ التنظيمات التي تواجهها وخصوصا «حماس» و «الجهاد الإسلامي» إنما هي أيضا شكل آخر من أشكال «الإرهاب» تماما مثل طالبان والقاعدة .

وبذلك تغيّر مشهد الرأي العام الأمريكي والأوروبي، الذي كان لسان حاله، قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، ما ذكره أنتوني لويس، المعلق السياسي في النيويورك تايمز، عن «اللامبالاة اليهودية تجاه إساءة معاملة أناس آخرين، واختلاق اليهود أعذارا لفقدان الصفات الإنسانية». وعندما تنتهي كل «الاختلاقات وحجج الاعتراضات التافهة الحقيرة، فإنّ الحقيقة التي لا مفر منها سوف تكون أنّ إسرائيل تستعمر الأراضي المحتلة».

ومنذ انتهاء زيارة أرييل شارون إلى واشنطن في أوائل شهر ديسمبر/كانون الأول 2001 صار الحديث الإسرائيلي يركّز على «الفرصة الاستراتيجية السانحة التي توفرها الضغوط الدولية لحسم الحرب ضد الإرهابيين». وقد استطاعت إسرائيل أن تقنع العديدين على الساحة الدولية أنّ «إرهاب الدولة» الذي تمارسه ليس بـ «إرهاب»، وإنما هو نشاط «مشروع» محافظة على «الأمن» و«النظام».. وأنّ الانتفاضة الفلسطينية، التي هي في جوهرها مقاومة مشروعة ضد الاحتلال، هي عين «الإرهاب» الذي يتعين على

إسرائيل مناهضته بكافة السبل المتاحة !. وقد وصل الإرهاب الصهيوني إلى حد أنّ بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق أعلن في صحيفة «نيويورك تايمز» في 7 أبريل/نيسان 2002 قائلا «هناك شبه إجماع شامل على انحياز أمريكي خبيث يتجلى في تعاطف مع الضحايا الإسرائيليين للعنف الإرهابي في مقابل شبه لا مبالاة بعدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين».

مسيرة الانتفاضة الفلسطينية الثانية

تختلف الانتفاضة التي بدأها الشعب الفلسطيني يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000 عن الانتفاضة التي قام بها أواخر العام 1987. والاختلاف المشار إليه بين الانتفاضتين كان له تأثير واضح على المواقف من كل منهما، سواء داخل المجتمع الدولي أو داخل إسرائيل، وتاليا على نتائج الأولى وعلى النتائج المرتقبة للثانية.

فالانتفاضة الأولى حققت، بواسطة الحجارة، اختراقا مهما داخل إسرائيل تمثل في إبداء قوى حزبية مهمة داخل اليسار الإسرائيلي تفهما لدوافع نشوبها. وتمثل ـ في مرحلة تالية ـ في قيادة هذه القوى حركة مهمة في الأوساط الحزبية والشعبية داخل إسرائيل لوقف الانتفاضة لا بالعنف بل بالمفاوضات المؤدية إلى تسوية سلمية مقبولة من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وهي حققت أيضا اختراقا مهما داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مغلقة على مدى عقود، إدارة وكونغرس ووسائل إعلام ورأيا عاما، على الفلسطينيين وقضيتهم، أدى ـ مع توافر ظروف أخرى خاصة تدمير القوة العسكرية للعراق ـ إلى انطلاق عملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية من مدريد في العام 1991. وهي عمّقت الاختراق الذي أحدثه الفلسطينيون منذ زمن في المجتمع الأوروبي، وخصوصا في عدد من دوله الفاعلة وفي مقدمتها فرنسا.

وبسبب نتائج الانتفاضة السلمية ـ آنذاك ـ وما أحدثته من تفاعلات صاخبة في المجتمع الإسرائيلي، انتهى عهد حكومات اليمين الإسرائيلي حين تسلّم حزب العمل بزعامة اسحق رابين مقاليد السلطة في انتخابات العام 1992

بغالبية كبيرة، وكانت الحكومة الأولى في إسرائيل التي يعطيها الناخب ثقته بسبب برنامجها للسلام، وسارت الأمور في مفاوضات واشنطن وانتهي الأمر باتفاقات أوسلو، حيث أقيمت سلطة فلسطينية لأول مرة، واستعاد الفلسطينيون جزءا من الأرض وبدأوا بناء مؤسسات كيانهم الوطني القادم وأخذ العالم بأسره يتعامل مع هذه الحقائق الجديدة، فيما أخذ الإسرائيليون يتعايشون معها أيضا .

أما الانتفاضة الثانية التي جرى عسكرتها، فقد أدت، خصوصا بعد انهيار مفاوضات عرفات ـ باراك في «كمب ديفيد»، إلى أمور سلبية عدة أبرزها ثلاثة : أولها، خسارة « فلسطين » ما ربحته في أمريكا منذ الانتفاضة الأولى وعلى امتداد السنين العشر لعملية السلام. وثانيها، خسارة التفهم وأحيانا التعاطف عند جهات إسرائيلية عدة ينتمي معظمها إلى اليسار. وثالثها، عودة سيادة منطق الأمن عند غالبية الإسرائيليين على منطق السلام التي عبّر عنها باستمرار تأييدها لرئيس الحكومة المتطرف أرييل شارون.

ولا شك أنّ هنالك فرقا جوهريا وأساسيا بين طريق استمرار المقاومة الذي يأخذ في إيقاعها الظرف الدولي والإقليمي بعين الاعتبار، وبين الطريق الذاهب بعيدا عن المقاومة إلى التسليم بإملاءات موازين القوى القائمة، وأنّ هنالك بونا شاسعا بين ضرورة مخاطبة الرأي العام في إسرائيل والغرب بلغة سياسة عقلانية، لغة حركة التحرر الوطني، وبين من يُخضع منطق حركة التحرر الوطني الفلسطيني لمنطق حركة السلام الإسرائيلية ضمن حدود المسلمات الصهيونية.

فهل كُتب على الشعب الفلسطيني أن يجرّوه إلى ازدواجيات إقصائية غير عقلانية غيبية الطابع بين تطرف وتطرف : إما المقاومة والمقاومة وحدها كهدف وليس كوسيلة خارج أية استراتيجيات سياسية إلى درجة تقديس العفوية، وإما الحركة السياسية بمنطق « الحركة بركة» المتطرف بعيدا عن المقاومة وباتجاه إقناع الخصم بحسن نوايا الضحية بواسطة تقديم التنازل إثر التنازل دون مفاوضات وخارج المفاوضات ؟ .

لقد تبين، دون أدنى شك، أنّ طريق « الحكمة السياسية» خارج «الحكمة النضالية» لا يؤدي إلا إلى تنازلات قبل إقناع الخصم، وهو سياسة الاحتلال، بضرورة تقديم «التنازل» الكبير وهو تصفية الاحتلال، ليس لسواد أعين حكماء السياسة، بل لأنّ مصلحة الدولة المحتلة باتت تفرض ذلك. وحساب المصلحة يأخذ بعين الاعتبار الضرر اللاحق بها من استمرار المقاومة (إذا كانت حكيمة) كما يأخذ بعين الاعتبار، الجبهة الداخلية، وعلاقات دولة الاحتلال ومصالحها مع الدول الأخرى وغير ذلك من العوامل. أما تنازل الواقع تحت الاحتلال عن مواقف ثابتة متعلقة بعدالة القضية ذاتها في خضم النضال ضد الاحتلال فلا يعني إلا أنّ سياسة القمع مجدية وأنّ استمرار القمع وتصعيده هو الطريق للتخلص من الطريق المسدود .

ومن هنا سعت الانتفاضة، عبر أساليب متعددة، إلى إبراز طبيعة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي باعتباره صراعا ضد حالة استعمارية، وأنه يدور، منذ اتفاق أوسلو 1993، حول حدود إسرائيل وحدود الدولة الفلسطينية، وحول السيادة على الأرض وحول حق العودة. لذا تركزت المجابهة على المستعمرات الإسرائيلية والمستعمرين الإسرائيليين، إن داخل المستعمرات أو على الطرق الالتفافية، بالتوازي مع حملة ديبلوماسية قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية لكشف مخاطر الاستعمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومخالفته للقانون الدولي وضرورة إنهائه. وقد أتى هذا التكتيك أكله في تركيز انتباه الرأي العام العالمي على المستعمرات ولا قانونيتها من جهة، وإجبار نسبة هامة من المستعمرين على الرحيل من الأراضي الفلسطينية (رحل ما بين 20 و30٪ منهم) من جهة ثانية .

لكنّ جملة من الظروف الذاتية والموضوعية من جهة، والإقليمية والدولية من جهة أخرى، ساهمت في الحد من تطور الفعل المقاوم الفلسطيني. أما فيما يتعلق بالذاتية والموضوعية فتتلخص في التالي :

أولا – شكّل غياب التنسيق بين السلطة والقوى الفلسطينية الأخرى حالة من الخلل على كل المستويات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا الخلل حجّم الفعل الانتفاضي العام، ورفع وتيرة الفعل الاستشهادي، مما

أحدث فجـوة داخلية، بدأت تأخذ طريقها باتجاه عسكـرة المجتمع الفلسطيني، مما سهّل على إسرائيل إمكانيـة تفكيك هذه الظاهـرة، قياسا بقدراتها العسكرية المذهلة.

ثانيا ـ ضبابية الهدف السياسي، فكل معركة أيا كان حجمها، لا بد وأنّ لها – في نهاية المطاف ـ سقفا أو مطلبا سياسيا واضحا ومتبلورا إن كان لدى الجمهور أو السلطة والقوى في آن معا. وإذا ما تجاوز الأمر الهدف السياسي المنشود والمنظّم والهادف، فستصبح القضية برمتها مجرد عبث قد يؤدي إلى وأد روح الانتفاضة.

بالإضافة إلى ذلك تعدد مراكز القرار، التي باتت تنعكس على آلية مواجهة المخططات الأمنية الإسرائيلية، التي بدأت تلحق الكثير من الأضرار بالفلسطينيين، قياسا بالأيام أو الأشهر الأولى للانتفاضة.

وبالرغم من كل المعطيات، سابقة الذكر، فقد نجحت الانتفاضة في إرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل والعالم أكدت على ما يأتي :

1 ـ أنّ الشعب الفلسطيني، بكافة فئاته وأحزابه، موحّد في مواجهة الاحتلال والعنف الإسرائيلي.

2 ـ أنّ الوضع السائد قبل الانتفاضة من وصول العملية السلمية إلى مأزق حقيقي هو أمر غير قابل للاستمرار.

3 ـ أنّ الاحتلال ما زال قائما حتى بعد سبع سنوات من توقيع اتفاق أوسلو.

4 ـ أنّ العملية الاستيطانية معوّق جوهري ليس فقط للعملية السلمية، بل لأي تطوير أو بناء سياسي أو اقتصادي للكيان الفلسطيني، نظرا إلى التمزق الجغرافي الذي يفرضه هذا الاستيطان على الأرض الفلسطينية.

5 ـ أنّ الأماكن المقدسة خط أحمر للجميع.

6 ـ أنّ قبول إسرائيل في العالمين العربي والإسلامي مرهون بالموقف الفلسطيني وبعلاقة إسرائيل بالكيان الفلسطيني قيد الإنشاء .

لقد رسّخت الانتفاضة فكرة الدولة الفلسطينية على الصعيد العالمي، فلم يعد ثمة دولة في العالم لا تقر بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، وشكلت

وثيقة الرئيس الأميركي كلينتون في 23 ديسمبر/كانون الأول والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في طابا في جانفي/كانون الثاني 2001، خطوطا هيكلية أولية، غير كافية، للدولة العتيدة التي ينبغي أن تجسد تنفيذ القرار 242 تنفيذا كاملا غير منقوص.

عمليا، أدت العمليات الاستشهادية إلى جعل الانتفاضة خارج سكة المسار الدولي للأمور، وانحرافا عنها، بخلاف ما كان عليه الوضع في الانتفاضة الأولى التي تلاقت مع الاتجاه الدولي إلى إطفاء المناطق المشتعلة في العالم وبالذات تلك التي يضع «القطب الواحد» يديه عليها. ولم تظهر عواقب اتجاه القيادة الفلسطينية، ومعها معارضوها، إلى الانحراف عن سكة العامل الدولي المقرر مع إدارة كلينتون الذاهبة، بل مع الإدارة الجديدة : ظهر ذلك من إشاحة بوش الابن وجهه عن العمل على تحريك المفاوضات من جديد، ورفضه استئنافها من النقطة التي توقفت عندها في كامب ديفيد كما طالب الجانب الفلسطيني في بداية العام 2001 منطلقا من الاقتناع الذي عبّر عنه العديد من المسؤولين الاميركيين بأنّ المشهد الشرق أوسطي، بعد عقد على «مدريد» غير مهيأ للتسوية لدى الجانبين، مما دفعه للتركيز على إنشاء متغيّرات جديدة في اللوحة الإقليمية، كما ظهر من خلال إعادة تركيزه على موضوع العراق في الأشهر الثمانية الأولى من العام.

في إطار هذا الاتجاه الأمريكي الجديد، تلاقت الولايات المتحدة مع اتجاه رئيس الوزراء الإسرائيلي، الزائر لواشنطن في مارس/أذار 2001 إلى جعل الوقائع الميدانية متكلما وحيدا في الانتفاضة أو تقاطعت معه.

وعبر صيف العام 2001 ظهر مقدار انسداد آفاق الانتفاضة في أن تكون مدخلا إلى تحسين شروط المفاوض الفلسطيني عما كانت عليه يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000 وتحوّلها، إذا أردنا الدقة، عامل إضعاف له بالقياس إلى لحظة البدء، في ظل اصطفاف الجو الدولي مع إسرائيل خصوصا بعد طغيان «العمليات الاستشهادية» على فاعليات الانتفاضة، وطبعها بطابعها، وفي ظل العجز العربي، أنظمة وشارعا، عن تشكيل مظلة واقية للفلسطينيين، فيما أعطت الوقائع الميدانية لمجابهات الانتفاضة ميلا واضحا لمصلحة الطرف الإسرائيلي

على الأرض، مما زاد من شعبية شارون وأدى لازدياد ميل الإسرائيليين بغالبيتهم الكاسحة إلى أولوية «الامن».

أخذ الرئيس عرفات الكثير من الأوكسجين عقب 11 سبتمبر/أيلول وما ولّده ذلك اليوم من الحاجة الأمريكية إلى نشوء تحالف جديد، تطلّب من واشنطن، مثلما جرى في تحالف 1991 إرضاء للعرب والمسلمين، وبالذات عندما طرح بوش الابن، أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة طرحا جديدا يتضمن «قيام دولة فلسطينية» فيما ذهبت محاولات شارون سدى، في الشهرين الأولين بعد 11 سبتمبر/أيلول، لتوحيد ما جرى للمدنيين في نيويورك مع ما جرى للإسرائيليين في ظل الانتفاضة.

لقد بات واضحا أنّ شارون جاء إلى الحكم بقرار صهيوني استراتيجي يهدف إلى تحقيق الأطماع والمخططات بقوة السلاح، بغض النظر عن مواقف الدول والاتفاقات المعقودة والشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وهكذا جاء بعد مراحل بيريز الانتقالية وبنيامين نتنياهو التمهيدية وأيهود باراك التسويفية والمخادعة ليعيد التاريخ إلى الوراء، أو إلى المربع رقم واحد وينفّذ مخططا تحت إسم «جهنم»، أعلن عن تفاصيله بصراحة متناهية مزايدا على أطروحات أقصى اليمين وعتاة المتطرفين العنصريين :

ـ نسف مسيرة السلام بكاملها ودفن مرجعية مدريد بكل أسسها وبنودها والتزاماتها.

ـ الإلغاء الكامل لاتفاقات أوسلو وملحقاتها وتوابعها والتزاماتها.

ـ ضرب البنى التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتفكيك مؤسساتها الأمنية والعسكرية والنظامية والإدارية والاقتصادية .

ـ تدمير الاقتصاد الوطني الفلسطيني عبر الحصار المستمر والإجراءات الصارمة ووقف أي ضخ للموارد الوطنية من أجل تركيع الشعب الفلسطيني .

ـ إثارة النعرات والفتن لإشعال نار حرب أهلية بين الفلسطينيين .

ـ تفتيت مناطق السلطة الوطنية إلى كانتونات وجزر منفصلة ومحاصرة وعدم تمكين سكانها من أي اتصال أو انتقال .

ـ تسريع وتيرة بناء المستعمرات الاستيطانية وتوسيع المستعمرات القائمة لفرض أمر واقع على الفلسطينيين والعالم .

ـ تفريغ القدس من المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية وإرهاب السكان لحملهم على الهجرة والرحيل لتأكيد مزاعم العاصمة الموحدة الأبدية ورفض أي بحث في مستقبل المدينة المقدسة أو المقدسات الإسلامية والمسيحية .

وواضح أنّ ما يريده شارون هو تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية وسحق مؤسساتها ومعها قوى المعارضة كلها، واغتيال الفاعلين في الانتفاضة، وإلغاء أي التزام سياسي حيال الشعب الفلسطيني بما في ذلك اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة. إنّ النهج السياسي لشارون يتمحور حول نقطة واحدة هي : الأمن للمجتمع الاسرائيلي. وفي سبيل هذا الهدف يرفض أي حل نهائي للمسألة الفلسطينية، ويسعى إلى حلول متدرجة ربما تمتد إلى عشرات السنين. وبما أنه لا يعترف باتفاق أوسلو الذي كرّس اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، لذلك يريد شارون تدمير السلطة الفلسطينية التي نشأت من هذا الاتفاق كمقدمة لإلغائه نهائيا.

قصارى القول أنّ خطة شارون السياسية تتضمن، في أحسن الاحوال، تجريد السلطة الفلسطينية من عناصر قوتها، أي الانتفاضة، ثم جرها إلى التفاوض على ترتيبات أمنية أفضلها هي منح هذه السلطة 42٪ من مساحة الضفة الغربية في إطار دولة منزوعة السلاح وناقصة السيادة.

إنّ شارون لايريد عملية سلام أصلا.. بل يكرّس جهوده كلها من أجل شيء مختلف نوعيا.. هو الاستفادة من دروس عملية السلام السابقة، من أجل إفشال أية عملية قد تُستأنف في المستقبل، وإغلاق كل الأبواب أمامها.. فإما الاستسلام لشروط حكومة إسرائيل الحالية دون قيد أو شرط.. وإلا فلا سلام مع الفلسطينيين ولا اعتراف بوجود لهم على وجه الإطلاق!..

إنّ شارون يريد أن يستفيد من دروس عملية السلام السابقة للتأكد من أنّ العملية لن تتكرر.. إنه ينطلق من أنّ السلام الذي جرى التفاوض عليه حتى الآن كان عبارة عن تنازلات غير مقبولة من قبل إسرائيل، عليها وضع نهاية لها..

كان السلام قائما على فكرة «الحل الوسط» ولو من الوجهة النظرية، ولو في شعاره العام، ولو في الصفقة المتمثلة في «مبادلة الأرض بالسلام»، ولو في التفسير الذي أعطي لقرار مجلس الأمن 242.. إن خط شارون هو خط غلاة التطرف في إسرائيل.. السلام ينبغي أن يعني إنهاء أي وجود لكيان فلسطيني.. ينبغي أن يعني شطب الكيان الفلسطيني من الوجود.. وشطب الشعب الفلسطيني نفسه، إن أمكن، من الوجود!.. هذا هو ما يرمي إليه شارون..

لقد انصب اهتمام شارون على إعادة الوضع مع الفلسطينيين إلى سابق عهد المفاوضات والاتفاقات، والتقليص من توقعاتهم إلى أدنى المستويات، ليستخرج منهم قبولا نهائيا بالحكم الذاتي في مناطق سيطرة مقلّصة ومحصورة، تكون بالكامل محاطة بالسيادة الإسرائيلية. ولتنفيذ مهمته حدّد أربعة صعد مركزية كان عليه استهدافها، وانطلق في عملية معقدة ومتشابكة يعمل بلا كلل على هذه «الجبهات». ومن الجلي أنه حقق – حتى الآن – نجاحات لا يستهان بها على ثلاثة أصعدة، وبقي عليه لبلوغ الذروة أن يحقق النجاح على الصعيد الرابع. وهذه الصعد هي :

1 ـ **تفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية** : لكي يمنع إقامة الدولة الفلسطينية، أو على الأقل يؤخّر إقامتها لسنوات عديدة، كان على شارون أن يضرب أحد أهم مرتكزاتها، وهي السلطة الفلسطينية الناجمة عن اتفاق أوسلو، كونها كانت تتطور تدريجيا لتصبح حكومة هذه الدولة العتيدة. ولذلك استهدف شارون هذه السلطة، وشن عليها حملات عسكرية وإعلامية تحريضية منذ أن استلم رئاسة الوزارة حتى الآن.

2 ـ **تفتيت المناطق الفلسطينية** : قد يكون أهم ما جاء في اتفاق أوسلو الاعتراف الإسرائيلي بأنّ الضفة والقطاع تشكل وحدة جغرافية واحدة، الأمر الذي يعطي الدولة الفلسطينية العتيدة أساسها الإقليمي. ولضرب إمكانية إقامة هذه الدولة كان على شارون أن يفسخ هذا الإقليم ويمنعه من التكامل وتشكيل الوحدة الجغرافية الضرورية لتحقيق كيانية الدولة، ومن أجل تحقيق ذلك قام باتخاذ عدة إجراءات : أقام الحواجز العسكرية في جميع مناطق الضفة والقطاع، وأوعز للجيش الإسرائيلي ليقوم ببسط كامل سيطرته على المنطقة

المعرّفة (ب) في اتفاق أوسلو2 وبالتالي أصبحت إسرائيل تسيطر من جديد على مساحة تقارب 90٪ من الضفة الغربية، واتبع أسلوب قضم أطراف مناطق (أ) الخاضعة بموجب الاتفاقات للسيطرة الفلسطينية الكاملة، وأعاد احتلال أجزاء من المدن الفلسطينية الرئيسية، واستمر في تصعيد وتوسيع السياسة الاستيطانية ليس فقط من خلال استمرار البناء داخل المستعمرات القائمة في الضفة والقدس والقطاع، وإنما من خلال إقامة مستعمرات جديدة فيها أيضا.

لقد حقق شارون بالفعل تفسيخ إقليم دولة فلسطين العتيدة، وسيكون من الضروري لإقامتها إعادة اللحمة الجغرافية داخل الضفة المفسّخة والقطاع المقسّم، ومن ثم ربط الضفة بالقطاع، ناهيك عن أنّ القدس التي أصبحت معزولة تماما عن محيطها الفلسطيني بحاجة إلى إعادة ربط وارتباط.

3 ـ **استهداف الرئيس عرفات** : لم ينفك شارون لحظة واحدة، منذ أن استلم منصبه، عن استهداف الرئيس عـرفات شخصيا وتوجيه الاتهامات له ومحاولة نزع الشرعية الدولية عنه. واستطاع شارون، خلال أشهر من الاستهداف المكثّف، أن يحوّل عرفات لدى الإدارة الأمريكيـة من شخص «لا غنى عنه» لمسيرة التسوية السياسية إلى شخص «لاضرورة له» للتوصل إلى هذه التسوية.

لقد قام شارون بكل ما قام به حتى الآن على هذه الصعد الثلاثة كي يلغي الاتفاقات القائمة مع الفلسطينيين بشكل فعلي، ويؤسس لعلاقة تسلطية جديدة عليهم ليس في منظورها إقامة دولة فلسطينية مستقلة غرب النهر. ولكي يضمن إتمام النجاح في مسعاه، فإنه لن يهدأ حتى يحقق هدفه الرابع، والمتمثل بتفجير شقاق فلسطيني داخلي يؤدي إلى اقتتال واحتراب وفوضى داخل الساحة الفلسطينية. ومن الضرورة القصوى أن يفشل الفلسطينيون المسعى الشاروني في هذا الاتجاه، ففي شقاقهم الداخلي المقتل الذي ينتظره شارون ليستكمل انقضاضه عليهم ويكمل تنفيذ مهمته ويحقق حلم حياته.

وفي الحقيقة تعكس وحشية الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين مأزقا اسرائيليا حادا، ترّتب على حالة انسداد أفق، بعدما وجدت إسرائيل نفسها، بعد

اكثر من نصف قرن، أمام حقيقة قاسية : ثمة ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع، وأنها أمام أحد خيارين، يقوّض كل منهما أسس العقيدة الصهيونية، إما ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل، أو التنازل لهم عن جزء من «أرض إسرائيل». فهي لا تستطيع ضمهم إليها ومنحهم الجنسية الإسرائيلية، لأنّ ضمّهم ومنحهم الجنسية الإسرائيلية يغيّران طبيعة الدولة ويحوّلانها إلى دولة ثنائية القومية، وخصوصا أنّ تقديرات الخبراء الإسرائيليين تتوقع أن يصبح الفلسطينيون عام 2020 أكثرية (58٪ من السكان). ولا تستطيع التنازل لهم عن جزء من «أرض إسرائيل» وتركهم يقيمون دولتهم الخاصة بهم عليها والعيش باحترام إلى جانب إسرائيل، لأنّ التنازل عن جزء من «أرض إسرائيل» ينهي أسطورة : «أرض الميعاد»، خصوصا أنّ الضفة الغربية (يهودا والسامرة حسب التسمية الإسرائيلية) هي الأرض التي قامت عليها، حسب رواية التوراة، مملكتا داوود وسليمان.

لقد حطّم الحضور الكثيف للحقيقة الفلسطينية أهم الأساطير المؤسسة للدولة اليهودية، أسطورة : «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، بعدما سعت إسرائيل، لعقود، إلى تغييب الشعب الفلسطيني كواقع تاريخي/ اجتماعي/ ثقافي/ سياسي، ووضع الدولة اليهودية أمام سؤال الوجود.

وهكذا، يمكننا القول أنه على الرغم من قوة التدمير التي يمتلكها شارون، والغطاء السياسي والديبلوماسي الموفّر له دوليا بسبب الظروف الدولية المختلة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، التي تحمل لافتة «الإرهاب»، هناك جملة من الحقائق لا يمكن إغفالها، هي :

أولا – أنّ العالم بأسره، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الراعية واللاعبة الأساسية في عملية السلام، قد أقرّ حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على جزء من أرضهم المحتلة، استنادا إلى قراري مجلس الأمن 242و338، واعتبار هذين القرارين الأساس الموضوعي الذي يجب أن ترتكز إليهما العملية برمتها، وعلى كل الجبهات. وبعد المجازر الصهيونية في جنين ونابلس وبيت لحم وغيرها من المدن الفلسطينية بدا واضحا أنّ «عولمة الانتفاضة»، بعد أن أضحت موصولة بمجاري الوعي العالمي وقنواته، هي إحدى الركائز التي

تتشكل منها المعادلة الجديدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد ذهب الأديب العالمي حامل جائزة نوبل للآداب البرتغالي جوزيه ساراماغو إلى عقد مقارنة بين الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية ومعسكرات النازية في الحرب العالمية الثانية. إذ قال أثناء زيارته الأراضي الفلسطينية ضمن وفد البرلمان العالمي للكتاب «يجب أن نقرع جميع الأجراس في العالم لنقول أنّ ما يحدث في فلسطين هو جريمة يمكن وقفها ويمكننا مقارنتها بما حدث في أوشفويتز» المعتقل النازي في بولندا.

كما أعلن القاضي الأسباني بالتازار جارثون المرشح لجائزة نوبل للسلام لعام 2002 في يوم 12 أبريل/نيسان 2002 أنّ الحملة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية «تشكل جريمة ضد الانسانية»، إذ قال : «كلنا نريد أن تتوقف العمليات الإرهابية التى تعتبر جريمة ضد الإنسانية، لكنّ بعض الهجمات والتحركات التى صدرت بشأنها أوامر ورعاها أرييل شارون بتوسيع عمليات القمع والعنف ضد السكان الفلسطينيين، تعتبر ليس فقط اعتداء خطيرا على الأشخاص وإنما أيضا جريمة ضد الإنسانية».

كما نشرت صحيفة «اللوموند» الفرنسية يوم 16 أبريل/نيسان شهادات للحائز جائزة نوبل للآداب لعام 1986 النيجيري وول سوينكا، والمناضل السابق ضد العنصرية في جنوب أفريقيا بريت بريتنباخ والأسباني خوان غويتيسولو الذي ندد بالمظالم التي شهدتها أسبانيا في ظل نظام فرانكو، بعد زيارتهم إسرائيل والمناطق الفلسطينية في إطار وفد من البرلمان العالمي للكتاب في نهاية مارس/آذار. فرأى سوينكا « أنّ من غير الممكن أن يكون للمرء وجهة نظر باردة وموضوعية فقط في شأن الوضع في فلسطين». وكتب: «عندما يمزق كائن بشري نفسه بالمتفجرات في المطاعم والفنادق... فإنه يثير فينا الغضب والترويع... والحديث عن الشهادة ربما كان تجاوزا للغة عندما يسقط أناس أبرياء ... لكن هناك جهة أخرى من الترويع هي ترويع الدولة وإرهابها... فعندما نسمع عائلة تتحدث تفصيلا كيف جاءت الدبابات ليلا لتحطم جدران منزلها وتسحق الأبرياء تحت جنازيرها وهم نيام يصير من المستحيل على المرء أن يبقى بعيدا وألا يحس بالعدوان في ضميره».

ووجه الكاتب بريتنباخ «رسالة مفتوحة إلى شارون»، جاء فيها: « إنّ المنطلقات التي تحرّك كل أعمالك منطلقات عنصرية تماما كما كان الحال في جنوب أفريقيا والطريق التي تريد بها إخضاع عدوك تتلخص في استخدام القوة وحمامات الدم والإذلال...». وخاطب الكاتب شارون قائلا : « إنّ أي إشارة إلى أرض إسرائيل الكبرى المقدسة لا يمكن أن تخفي عن العالم أنّ مستوطناتكم ليست سوى جيوب مسلحة بنيت على أرض سُرقت من الفلسطينيين... أيها الجنرال شارون، إنّ مظالم الماضي لا يمكن أن تبرّر أو توجد أعذارا لأعمالك الفاشية... وأنتم لم تحطموا إرادة الشعب الفلسطيني بل على العكس من ذلك فإنّ الفلسطينيين الآن أشد تصميما أكثر من أي وقت مضى على بناء دولتهم مهما تعرضوا لقمعكم».

ثانيا ـ أنّ المؤسسات الفلسطينية، التي يسعى شارون لتدميرها، قد بنيت خارج الإرادة الإسرائيلية، بالتزامن مع التغيّرات التي حصلت على المستوى الكوني. أي نتيجة لعاملين : أولهما، ذاتي، خلقه الفلسطينيون بفعل نضالهم الدؤوب. وثانيهما، موضوعي، بفعل الحاجة الدولية من جهة والإقليمية من جهة أخرى لإرساء حالة من الاستقرار والأمن في المنطقة بشكل عام، بما يتناسب والمتطلبات الدولية، بمعزل عما نشهده هذه الأيام من انحياز وتذبذب بالمواقف الأمريكية والأوروبية.

ثالثا ـ والأهم من كل هذا، أنه رغم التعسف والتدمير اللذين يمارسهما شارون، تدرك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بأنّ استحضار التجربة الأفغانية في الضفة وغزة أو بدول الطوق، تعتبر من المستحيلات، لأنّ ممارسة مثل هذه التجربة، ستجرُّ الويلات على إسرائيل أولا وأخيرا، فإذا كان المحيط الجغرافي يتحمل تدميرا لمدة ثلاثة أشهر، فإسرائيل لا يمكنها تحمل أيام من النزاع الحقيقي القائم على استخدام التكنولوجيا التدميرية، وذلك لسببين أساسيين : الأول، لطبيعة الموقع الجغرافي القلق. والثاني، لطبيعة بنيتها الديموغرافية القائمة على الاستيطان، الذي لا يمكن أن يتوفر إلا بإرساء العامل الأمني.

لكن بالعودة إلى ما إذا كان شارون قادرا على فعل ذلك وفرضه على الفلسطينيين، فقد أثبتت تجربة السنوات الماضية، أنّ بنية المجتمع الفلسطيني،

قد تشكلت رغم العامل الاحتلالي القسري الكابح لطموحاته، وأنّ السيادة الفلسطينية كانت متبلورة أو متشكلة على أرض الواقع، حتى قبل احتلال إسرائيل للأرض في العام 1967، وأنّ تغييبه أو الانتقاص من سيادته بفعل استخدام القـوة وآلـة التدمير لا يمكنها أن تغيّبه، واستحالـة التغييب بحد ذاتها، تعتبر انتكاسة للمشروع الصهيوني الذي بُدئ بتنفيذه منذ أكثر من ثلاثة عقود ونيف.

إنّ ما تريده السلطة الوطنية الفلسطينية فعلا، جرى التعبير عنه بوضوح في قمة «كامب ديفيد»، أي دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس مع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بموجب القرار 194. وقد فاجأت القيادة الفلسطينية، وهي المشهورة بميلها إلى الحلول الوسط، جميع المراقبين والمعارضين الذين لا شغل لهم إلا حياكة التوقعات الخائبة، بأنها شديدة التصلب حينما يتعلق الأمر بقضايا المرحلة الأخيرة في الحل السياسي. وقد قدّم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رؤيته للسلام في أوائل فبراير/شباط 2002، ومما قاله : «إنّ الرؤية الفلسطينية للسلام هي دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ 1967، تعيش كجار متساوٍ مع إسرائيل في سلام وأمن لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ... إنّ الفلسطينيين يعترفون بحق إسرائيل في التواجد على 78 ٪ من فلسطين التاريخية، مع تفهم أنه سيسمح لنا بالعيش بحرية على الـ 22 ٪ المتبقية، والتي تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967... نحن نسعى إلى استقلال حقيقي وسيادة كاملة : حقنا في السيطرة على مجالنا الجوي، ومصادر المياه والحدود، ولتطوير اقتصادنا، ولإقامة علاقات تجارية طبيعية مع جيراننا، والسفر بحرية. باختصار نحن نسعى إلى ما يتمتع به العالم الحر حاليا وفقط لما تشدد عليه إسرائيل لنفسها : حقنا في التحكم بقدرنا وبأخذ مكاننا بين الدول الحرة».

ولكنّ الوضع الدولي لمرحلة مابعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، الذي بدا لوهلة أنه في صدد إنصاف ما للشعب الفلسطيني من خلال تمكينه من إقامة إنجاز ناقص، على جزء من أرض فلسطين، ضيّق هامش المناورة أمام القيادة

الفلسطينية. إذ سرعان ما تبدّى أنّ العابر في الفكر الغربي عموما (والأمريكي خصوصا) هو القضية الفلسطينية، وأنّ الثابت المقيم هو قضية إسرائيل، وأنّ التعاطي مع الشعب الفلسطيني، قد لا يتجاوز التعاطف الإنساني، فإذا لامس السياسة في أطروحاته وأفعاله، عاد ليصطدم بجدران التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل.

والوضع العربي لا يشذ عن اللوحة العامة التي تضغط على الوضع الفلسطيني، فلقد عجزت الحكومات العربية عن تقديم العون السياسي اللازم للانتفاضة طوال أشهر اندلاعها، ولم تنجُ السلطة الوطنية من جملة من الضغوطات العربية عليها. وعندما تحرّكت ـ بخجل ـ فلأنها استشعرت ما معنى أن ينهار السد الفلسطيني الذي ما زال يحجز عنها الطوفان الإسرائيلي.

ما يواجهه الشعب الفلسطيني الآن على مستوياته كافة، في السلطة وفي التنظيمات المعارضة، هو تحدي التكيّف السياسي مع الواقع المستجد، وذلك انطلاقا من إعادة قراءة وافية لمسار الانتفاضة، أي من عمر محاولة التأسيس لـ « ثورة جديدة» على أرض فلسطين، ومن قراءة المآل المفترض لهذا المسار، ومن استكشاف للآفاق السياسية الممكنة.

وفي حال عدم تحقيق السلام العادل والشامل يمكن للديبلوماسية العربية العمل، مستفيدة مما طرحته الأستاذة في القانون الدولي مونيك شامبي جاندرو في مجلة « ملتقى المتوسط » (العدد 26 لعام 1998)، مع القوى الدولية المؤثرة على تجميد الاعتراف بإسرائيل حتى يتم تحقيق شرط الاعتراف بها أصلا، ألا وهو تطبيق قرارالأمم المتحدة (181) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين. كل دولة اعترفت بإسرائيل إنما اعترفت بها ضمن منطوق القرار 181 الذي يقر بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وبحدود جلية ومحددة، وطالما يريد الطرف الفلسطيني دولته، وإسرائيل تعرقل قيامها فمن المنطقي تجميد الاعتراف بالطرفين حتى يتفقا أو يُفرض عليهما الاتفاق من الهيئات الدولية. فالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، مع أهمية أطرافه وخطورة موضوعه والحساسية الفائقة لهيكل القوى المتحكمة في متغيّراته، يفرض التدويل على طرفيه في وقت تتزايد فيه المخاطر في الشرق الأوسط. ومن المؤكد

أنّ السلام لن يتحقق من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي أولا وإقامة الدولة الفلسطينية ثانيا، طبقا لقاعدة تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير .

إنّ السعي لرفع قيود العبودية والنضال من أجل الحرية والاستقلال يشكل رد فعل إنسانيا طبيعيا على استمرار استعباد الشعب الفلسطيني، لذلك فإنّ العصيان الوطني– الشعبي– الفلسطيني الشامل يبدو أنه الطريق الأصوب نحو الحرية والاستقلال. فالمقاومة المبنية على اللاعنف تبدو أفضل السبل الممكنة لإنهاء المأزق الراهن. واللاعنف لا يوحي بالرضوخ في وجه الاحتلال، كما يعتقد بعض المتطرفين، بل على العكس اللاعنف يمكن أن يكون وسيلة قوية جدا للمقاومة، تتطلب شجاعة وبطولة مماثلة لتلك المطلوبة في العمليات المسلحة.

إنّ الموقف يستدعي من جميع القوى الفلسطينية ضبط إيقاع العمل النضالي، عبر إدارة الصراع مع العدو على قاعدة الوحدة الوطنية بالالتفاف حول السلطة الوطنية وتفويت الفرصة على العدو الإسرائيلي، والاتفاق على الجمع بين المفاوضات والانتفاضة، لإبقاء القضية على نار ساخنة، باعتماد أكبر على العمل الشعبي والتحركات الشعبية الواسعة. وعلى القوى العربية، الشعبية والرسمية، التحرك لكسب التفهم الدولي للمطالب الفلسطينية والتركيز على تنفيذ القرارات الدولية والمطالبة بوضع آلية لقيام الدولة الفلسطينية وتحديد الإطار الزمني لذلك .

ومن المؤكد أنّ الفلسطينيين سيستعيدون موقع التفوّق الأخلاقي عندما يعود التركيز على الاحتلال ونتائجه المدمّرة، وعندما تدرك أعداد متزايدة من الإسرائيليين استحالة الاستمرار إلى مالانهاية في الاحتلال .

تونس في 2002/4/22